الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002
إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-136
18 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

محضر

الجلسة الافتتاحية الرسمية

الاثنين 18 مارس 2002، الساعة 930

1 كلمة الأمين العام للاتحاد
2 كلمة وزير المواصلات والاتصالات بتركيا
3 كلمة الرئيس التركي

1 كلمة الأمين العام للاتحاد

1.1 ألقى **الأمين العام** للاتحاد الكلمة الوارد نصها في الملحق ألف.

2 كلمة وزير المواصلات والاتصالات التركي

1.2 ألقى **وزير المواصلات والاتصالات التركي** الكلمة الوارد نصها في الملحق باء.

3 كلمة الرئيس التركي

1.3 ألقى **الرئيس التركي** الكلمة الوارد نصها في الملحق جيم.

وانتهت مراسم الجلسة الافتتاحية الرسمية في الساعة 1015.

الملحقات: 3

الأصل: بالإنكليزية

الملحق ألف

كلمة الأمين العام للاتحاد

صاحب الفخامة السيد/أحمد نشدت سيزير، رئيس جمهورية تركيا،
صاحب المعالي الدكتور أوكتاي فورال، وزير المواصلات والاتصالات،
صاحب السعادة السيد/ ايرول شاكر، محافظ إسطنبول
السادة الضيوف الأتراك الموقرون
أصحاب السعادة
سيداتي وسادتي

يسعدني ويشرفني أن أعلن افتتاح المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات الذي يعقده الاتحاد الدولي للاتصالات في إسطنبول، تلك المدينة التي تجمع بين العراقة والحداثة ويلتقي فيها الشرق بالغرب.

إن تركيا تنعم بالكثير، كما أنها أثبتت قدرتها على تحقيق الكثير في وقت قصير. ولقد تأكد ذلك بنجاحها في استضافة أكبر مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية في سنة 2000. ولذلك فعندما كنا نبحث عن مكان ملائم لعقد هذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، كان من دواعي سرورنا الخاص أن تستجيب تركيا بكل سرعة وترحاب. وها نحن هنا اليوم في تلك المدينة الجميلة.

وفي صباح اليوم، وأنا أنظر إلى مضيق البسفور من نافذة غرفتي بالفندق، تذكرت ما كتبه ذلك الإمام الصوفي العظيم، جلال الدين الرومي، الذي عاش في القرن الثالث عشر، في مكان لا يبعد كثيراً عن هنا، حيث قال:

اترك الجدول الضحل وراءك
وأبحر في النهر العميق الواسع
لا تكن كالثور الذي يجر المحراث
بل انظر إلى النجوم التي تدور فوق رأسك

وإذ كنت أتأمل في معاني تلك السطور، خطر على بالي أن هذا هو المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات. فكم حققنا بالفعل منذ سنة 1994؟ هل حولنا أنظارنا إلى النجوم أم أننا ما زلنا نبحر في مياه الجدول الضحلة؟

نعم. سوف أستبق الأحداث اليوم وأطرح عدداً من الأسئلة الصعبة لكي نفكر فيها جميعاً. فهل فعلنا ما يكفي لتنمية الاتصالات وتطويرها في العالم؟ وهل بدأت المنافع المترتبة على ذلك تتدفق على المزارعين الفقراء الذين يكدون في مراعي جبال الهيمالايا في نيبال، أو قبائل بابوا غينيا الجديدة، أو قبائل الهنود في البرازيل أو السكان في إفريقيا؟

للأسف لم يتحقق ذلك رغم ما حققناه من تقدم. عندما عقدنا أول مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس في سنة 1994، كان هناك خط ثابت واحد فقط لكل 25 مواطناً من مواطني البلدان النامية. وعندما عقدنا مؤتمر فاليتا في سنة 1998 كان هناك خط واحد فقط لكل 15 مواطناً، والآن في سنة 2002، يوجد خط ثابت واحد فقط لكل 10 مواطنين.

ولكن هل يُعد هذا المعدل في التنمية كافياً في العالم الذي يجري بخطى سريعة اليوم؟ كلا، وأخشى أن تكون المسافة التي قطعناها أقل كثيراً من المسافة التي يتعين علينا أن نقطعها.

- فهناك 83 بلداً ما زالت الكثافة الهاتفية فيها أقل من 10 خطوط لكل 100 من السكان.

- و29 بلداً تبلغ فيها الكثافة الهاتفية أقل من 1%.

- وفيما يتعلق بتوصيلات الإنترنت، هناك 63 بلداً تبلغ النسبة فيها أقل من 1%.

وعندما كنت طفلاً كانت أمي تحدثني عن أيام طفولتها، ومدرستها، وأحلامها. وكان من بين الأشياء الكثيرة التي قالتها لي "لقد كنت أريد الزواج من رجل لديه هاتف في منزله". ولكن حلمها لم يتحقق ولم تحصل على هاتف إلا بعد أن أصبحت جدة. ففي السنوات السابقة التي عاصرها آباؤنا، كان من مظاهر الترف أن يكون لدى المرء هاتف في منـــزله. أما في عالم اليوم فقد أصبحت الاتصالات ضرورة من ضرورات الحياة، فبدونها لا تستطيع أن تعمل بكفاءة، ولا تستطيع أن تكون جزءاً من العالم الحديث، ولا تستطيع أن تشارك في المنافع التي تحققها الحياة الاقتصادية المزدهرة من حولنا.

ورسالتي اليوم هي أن قطاع الاتصالات يجب أن يتخذ خطوات عاجلة لتزويد جميع سكان العالم بالاتصالات الأساسية. ويجب علينا أن ننظر نظرة جديدة إلى سياساتنا وأن نعدّل هذه السياسات للمضي بسرعة على طريق تحقيق أهدافنا. كذلك فإننا عندما نستعرض برامجنا وتنفيذها ينبغي علينا أن نمعن التفكير بشكل أمين وأن نسأل أنفسنا، "هل تعمل هذه الرابطة التي تربط بيننا في مجال الاتصالات على تضييق الفجوة الرقمية، أم أنها تسهم بانتظام وبشكل غير مقصود في توسيع هذه الفجوة؟"

لقد اتخذت مبادرات كثيرة بشأن الفجوة الرقمية بداية من لجنة مايتلاند التي انعقدت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً إلى فريق دوت التابع لمجموعة الدول الثماني والفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وليس هناك وقت لإجراء نقاش من جديد في لجنة أخرى عن الأسباب التي تنطوي عليها متاهة بيروقراطية عميقة والتي تمنعنا من توفير وسائل الاتصالات الأساسية لسكان العالم. كلا، إن ما تتطلبه الساعة هو الشروع في حملة تعبأ لها القوى للتأكد من أن كل قرية في العالم موصولة قبل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعقد بعد عامين من الآن.

ولتحقيق ذلك نحتاج إلى الشراكة النشطة من جانب القطاع العام والقطاع الخاص. فنحن على أي حال نتوخى جميعاً نفس الهدف: نريد جميعاً أن نرى العالم وقد اتصلت أجزاؤه بعضها ببعض. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو القوة الدافعة لنا، بدلاً من أن تسود الفرقة بيننا لاختلاف آرائنا حول طريقة بلوغه.

والتحدي الذي يواجهنا اليوم أكثر من أي وقت مضى هو تنظيم جوانب القوة في كلا القطاعين لتحقيق التآزر والفوائد للسكان، وخاصة في أقل البلدان نمواً حيث لم يحرز إلا نجاح محدود في مجال النفاذ إلى سبل الاتصالات.

ويرجع ذلك فيما أعتقد إلى أن هناك نقصاً في اندماج الرؤى بين القطاعين العام والخاص. ففي كثير من البلدان انصب التأكيد على ملء خزائن الدولة عن طريق رسوم التراخيص على نحو يفتقر في بعض الأحيان إلى الوعي بالحلقة المفرغة: فكلما ارتفعت الرسوم ارتفعت التعريفات التي يدفعها المستهلك. يضاف إلى ذلك من الناحية الأخرى أن القطاع الخاص لم يدرك تماماً الإمكانيات التجارية الطويلة الأجل التي تتيحها أسواق المهاتفة العالمية.

واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض النماذج لتوضيح إمكانيات الأسواق العالمية.

- في سنة 2001 كانت حصيلة الإيرادات من المشتركين على نطاق العالم في الهاتف ذي الخط الثابت، والبالغ عددهم ملياراً، ما يناهز 570 مليار دولار أمريكي. ولو أن البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى مستويات من كثافة الخطوط الهاتفية مشابهة لما هو قائم في البلدان المتقدمة، لكان بوسع الصناعة أن تتوقع إيرادات عالمية تفوق 1,5 تريليون دولار في السنة، أي ثلاثة أمثال المبلغ المتحقق في الوقت الحاضر.

- وفي سنة 2001 كانت حصيلة الإيرادات من مستخدمي الهاتف المتنقل ما يقل قليلاً عن 300 مليار دولار. وعندما يصل معدل تغلغل الهاتف المتنقل في البلدان النامية إلى مستوى نظيره في البلدان المتقدمة ستبلغ الإيرادات حوالي 1,2 تريليون دولار، أو أربعة أمثال المستوى السائد اليوم.

والواقع ان معظم النمو المتحقق اليوم في مجال الاتصالات يحدث في البلدان التي لديها بنى تحتية سيئة للاتصالات ولكن الطلب فيها مرتفع والطلب لا يفي بالحاجة. وفي العام الماضي أقيم في البلدان النامية ثلاثة من بين كل أربعة خطوط ثابتة جديدة. وفي سنة 2001 تفوقت الصين على الولايات المتحدة بوصفها أكبر سوق للهاتف المتنقل في العالم، ولدى هيئة الهاتف المتنقل بالصين (تشاينا موبايل) أكثر من 65 مليون مشترك، وبذلك تكون أضخم شركة للهاتف المتنقل في العالم.

وهكذا فإن الزبون العالمي يسكن في الشمال وفي الجنوب، في الشرق وفي الغرب، لأن فرص الأعمال متاحة في كل مكان. ليس مطلوباً أن تبحث عن زبائن، فهم موجودون بكثرة في العالم النامي.

لذلك فإني أدعو اليوم كلا القطاعين العام والخاص إلى أن يعملا على دفع العالم إلى عصر جديد تنتشر فيه الاتصالات لتعم الوجود، ويتم فيه تسخير التكنولوجيات الجديدة لتعم فوائدها الجميع وتقديم تلك الخدمات بأسعار يتحملها المستعملون المحليون. وأكرر: إن المسألة الرئيسية هي توفير الاتصالات بأقل قدر من التكلفة، لا من حيث القيمة الدولارية ولكن من حيث قدرة البيئات المحلية في البلدان النامية على تحملها، ففي هذه البلدان توجد أغلبية السكان، في المناطق الريفية والمنعزلة والمنخفضة الدخل. إن المهاتفة من جنيف إلى الولايات المتحدة تكلف أقل من 5 سنتات أمريكية للدقيقة، وهي نفس التكلفة لإجراء مهاتفة مع مدينة قريبة في فرنسا. إلا أن المهاتفة من جنيف إلى كثير من الدول الإفريقية تكلف أكثر من دولار للدقيقة، أي عشرين ضعفاً. وإذا أمكن تخفيض هذه الأسعار فإن ذلك يتيح فرصة أفضل للإفريقيين للحاق بالعالم.

إن الناس في إفريقيا، والناس في كل مكان، يحتاجون إلى التكنولوجيا الحديثة للاتصال فيما بينهم وللنفاذ إلى عالم المعلومات. والناس في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم لا يحتاجون إلى خدمات عالية التقنية وغالية الثمن. كل ما يحتاجونه هو خدمات يعتمد عليها وفي متناول أيديهم.

إننا نتحدث بحماس عن خدمات الإنترنت، ولكن معظم سكان العالم ليس لديهم سبيل للنفاذ إلى خدمات الهاتف الأساسية. هل هذا معقول؟ أليس معنى هذا أننا نطالب الناس بركوب سيارة في الوقت الذي لا يملكون فيه دراجة؟ هل انشغلنا بموجة الإنترنت عن المتطلبات المباشرة الأساسية: ألا وهي التوصيلية الأساسية في جميع أنحاء العالم؛

إن علينا أن نخطط للتكنولوجيا في متوالية منطقية، تسير جنباً إلى جنب مع التعليم والصحة. يجب أن نسرع في زيادة النفاذ إلى الاتصالات. فلنضع هدفاً عالمياً هو التوصيلية لكل قرية في جميع أنحاء العالم قبل انعقاد القمة العالمية في 2003.

وفي هذا المؤتمر أود أن نخرج من هنا بخطة عمل متآزرة متعددة الجوانب، تشتمل على مواعيد واقعية وأهداف عملية، وأفكار خلاقة لتمويلها، لا تعتمد على المنح والقروض ولكن تعتمد على تلاحم القطاعين العام والخاص، بحيث يصبح المجموع أكبر من مجموع الأجزاء.

وأود أن أختتم كلمتي بكلمات قالها داج همرشولد : "الذي ينظر إلى الأفق هو الذي يجد الطريق." ولا بد أن نجد الطريق الصحيح لتحقيق التوصيلية، وأن نجده سريعاً. وأشكركم جميعاً وأقول لمدينة إسطنبول وشعبها والشعب التركي عامة: شكراً جزيلاً.

الأصل: بالإنكليزية

الملحق باء

كلمة وزير المواصلات والاتصالات في حكومة تركيا

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
سعادة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،
أصحاب المعالي الوزراء،
أعضاء الوفود المحترمين،
سيداتي سادتي،

يسرني باسم الحكومة التركية أن أرحب بكم جميعاً في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في إسطنبول، وهي معبر الحضارات على مدى القرون، وتمثل جسراً جغرافياً يربط آسيا بأوروبا. وأود أولاً وقبل كل شيء أن أتوجه بالشكر إلى جميع الذين كرسوا وقتهم الثمين وجهدهم في الإعداد لهذا المؤتمر الهام. وأود أن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على اختيار تركيا لتكون مقراً للمؤتمر.

من الحقائق المسلم بها أن تكنولوجيات المعلومات، وخاصة في مجال الاتصالات، قد تطورت تطوراً سريعاً في السنوات القليلة الماضية. وفي كل يوم يطلع علينا اختراع جديد أو تطور جديد في هذا المجال. وبمعنى آخر فإن التقارب المتسارع بين تكنولوجيات الاتصالات والإذاعة وتعدد الوسائط والمعلومات والاتصال يدفع كل يوم بمنتجات وخدمات جديدة وكذلك بطرق جديدة لإدارة الأعمال والتجارة. وأرجو أن يكون مؤتمرنا هذا مفيداً في بناء منصات مناسبة تقوم بدور هام في حل هذه المشاكل.

ولا شك في أن العالم يشهد اليوم تحولاً غير مسبوق، حيث يسلم المجتمع الصناعي الذي شهده القرن العشرين مقاليده بسرعة إلى مجتمع المعلومات في القرن الحادي والعشرين. وهذه العملية النشطة والهامة تؤدي إلى تغييرات أساسية في جميع نواحي الحياة، بما فيها الحياة الاقتصادية وأساليب التجارة ونشر المعلومات والتفاعل الاجتماعي والسياسي والإعلام والترفيه.

وبفضل تكنولوجيات الاتصال تنتقل المعلومات بسرعة أكبر وتزيد إنتاجية الإنسان ويتسنى إخراج مجموعة كبيرة من النتائج ذات النوعية العالية باستخدام مدخلات أقل.

ومن ناحية أخرى فإن بعض البلدان تتمتع بمستوى معيشة أفضل بكثير مما يتمتع به غالبية سكان العالم. وهناك بلدان تتطور بسرعة وبلدان أخرى تتطور ببطء. والواقع أن التقدم التكنولوجي هو الأساس الحقيقي لتحقيق الرفاه للفرد والمجتمع على المدى الطويل.

ويمكن لهذا الغرض تطوير نهج نظرية جديدة وسياسات متسقة وتحليلات اقتصادية واقعية من خلال نظرية جديدة للقيم تقوم على أساس التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.

ولا يمكن تحقيق إضافة جديدة إلى الثروة من دون عملية ذهنية؛ ومن ثم فإن "القيمة" هي مفهوم يتجاوز المفهوم التقليدي للقيمة الذي يتمثل في رأس المال والأرض والعمل.

وينبغي للاقتصادات الجديدة أن تتبنى نظرية جديدة للقيمة، فتعلن أن أساس القيمة الاقتصادية هو المعرفة التي تسيّر عوامل الإنتاج، أي الإنتاجية.

إن قبول الابتكارات التكنولوجية الناتجة عن الجهد الذهني باعتبارها السبب الرئيسي لرفاه الدول يعطي بعداً جديداً للتعريف الكلاسيكي لرأس المال. وفي ضوء هذه التقييمات يمكن أن نذكر أهم المدخلات التي تساعد البلد في تحقيق الرفاهية، وهي "المعلومات اللازمة للإنتاج".

ولكن المعلومات اللازمة للإنتاج لا تكفي. فالشخص الذي يستخدم المعلومات مهم أهمية المعلومات ذاتها وأحياناً أهم منها. فلا يمكن إنتاج معلومات جديدة إلا بوجود شخص ذي معرفة. ومن ثم فإن الإنسان ذا المعرفة، التي تقوم على أساس التكنولوجيا، هو أهم مصدر من مصادر الإنتاج، خاصة في البلدان النامية.

ومصادر زيادة الرفاه في الدول على المدى الطويل هي التكنولوجيات الجديدة ومعلومات الإنتاج الجديدة. ولما كان أساس معلومات الإنتاج الجديدة هو الجهد الذهني للإنسان، فإننا نعتمد على هؤلاء الناس من ذوي الذهن المتفتح الخلاق باعتبارهم أهم مورد على المدى الطويل. فلا رأس المال ولا أي عامل آخر يمكن أن يغني عن الجهد الذهني الخلاق. ولذلك فإننا نعتبر أن أهم عامل للرفاه الاجتماعي والشخصي هو الإنسان ذو المعرفة.

وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاقتصاديات الجديدة هي التي تكون عصر المعلومات. وتؤدي هذه التطورات إلى مفهوم جديد للثقافة. ومفهوم الثقافة أساساً هو العدالة والتوازن والمساواة. وفي هذه الحالة فإن المعلومات هي أهم بند في تحسين الرفاه الإنساني وتنوع الخدمات والنهوض بالإنتاجية.

وفي سياق عملية تبادل المعلومات تنشأ الحكمة التي تحكم العلاقات بين المجتمعات. فتبادل المعلومات يضيف مزيداً من المسؤوليات، ومن ثم فإن إسهام عصر المعلومات في تكوين الحكمة المشتركة هو أمر يساعد في تحقيقه سد الفجوة الرقمية.

وتؤدي تكنولوجيات الاتصالات إلى تسهيل المشاركة في صنع القرار على المستوى المؤسسي وكذلك على المستوى الوطني. وقد أسهم النفاذ إلى التكنولوجيات إسهاماً كبيراً في تحقيق الديمقراطية.

كذلك يسهم تقاسم المعلومات في خلق شعوب واعية، وهذا من أهم عناصر تحقيق الرفاه الاجتماعي والشخصي.

وهكذا نجد أن إقامة ديناميات التنمية وتحسين المعلومات على أساس من الحكمة وإشاعة الديمقراطية، تتوقف على النفاذ إلى المعلومات والمشاركة فيها. ومن هنا تأتي أهمية اعتبار سد الفجوة الرقمية، من أجل تحقيق النفاذ إلى المعلومات على نحو منصف، وهو الموضوع الرئيسي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، إنما هي مسألة هامة وسياسة إنمائية حكيمة.

ولكي تتحقق فوائد هذا النمو في تكنولوجيا المعلومات على نحو منصف وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق في هذه المجالات الهامة. ومن المعروف أن سرعة انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت قد أحدثت ثورة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حياة الناس. فهذه التكنولوجيا تخلق كثيراً من الفرص الجديدة، ولكنها بسبب عدم المساواة في انتشارها تخلق أيضاً تحديات جديدة خاصة بظهور الفجوة الرقمية. لذلك ينبغي أن تسعى دول العالم، خاصة المتقدمة منها، إلى رأب هذه الفجوة بينها وبين الدول النامية.

وفي هذا الإطار أود أن أضيف بعض كلمات قليلة إلى موضوع الفجوة الرقمية. أولاً ما هي الفجوة الرقمية؟ إن هذا التعبير يستخدم على شكل واسع لوصف الشقة المتسعة في تكنولوجيات المعلومات بين العالم المتقدم والعالم النامي.

ويسرنا أن الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات باعتباره إحدى الوكالات المتخصصة، معنيان باتخاذ خطوات ثابتة نحو تقريب الفجوة الرقمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. فقد أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التوصيلية العالمية ونشر فوائد الثورة الرقمية، كما أن الاتحاد الدولي للاتصالات سوف يقوم بتنظيم قمة عالمية مهمة

بشأن مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في العام القادم في جنيف. ولكن هذه الخطوات لا تكفي لسد الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم النامي. فالمطلوب هو زيادة حساسية الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والدول الغنية، خاصة الدول الثماني، إزاء هذه المسائل، وتخصيصها مزيداً من الأموال في ميزانياتها لتقريب الفجوة الرقمية. وأعتقد مخلصاً أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي ينعقد في إسطنبول، وهي المدينة التي تربط بين القارتين، سيكون أحد المعالم الهامة على طريق سد الفجوة الرقمية.

إن استمرار الفقر والبؤس في العالم اليوم يعتبر من الأسباب العميقة والمهمة في التوتر العالمي. فهذه هي الظروف التي تتولد عنها الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، تتسع فجوة المعلومات والتكنولوجيا وسائر أوجه عدم المساواة بين العالم الصناعي والبلدان النامية، وهذا مصدر آخر من مصادر التوتر. لذلك، فإن تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتقدم التكنولوجي وتحسين نوعية حياة الإنسان وإقامة مجتمع المعلومات لا بد أن تقوم على مبادئ المساواة في الفرص والمشاركة والتكامل للجميع.

ومن المسائل الهامة الأخرى التي لا بد من مناقشتها، هي مسألة الإنترنت بالطبع، باعتبارها جزءاً مهماً من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فالإنترنت لم تعد مجرد أداة تصل بين الناس والأعمال والحكومات والإعلام، وإنما هي أداة تدفع إلى إقامة اقتصادات جديدة تغير الطريقة التي يعيش بها الناس ويتعلمون ويعملون ويلعبون ويتفاعلون. لذلك لا بد من إيجاد توازن معقول بين مزايا الإنترنت ومساوئها.

ومسألة النفاذ الشامل والخدمة الشاملة هي من المسائل الهامة التي أود أن أتحدث عنها باختصار. فمفهوم الخدمة للجميع هو التزام أساسي للجميع، والتزام أساسي ضمن حقوق الإنسان. فقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل إنسان في حرية التعبير وحرية تلقي وتوصيل المعلومات والأفكار بأية طريقة بصرف النظر عن الحدود. كذلك تعترف المادة 10 من الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالحق في الاتصال والنفاذ إلى المعلومات وحماية هذا الحق. ولكي تنفذ الحقوق التي تضمنها هذه المواد، لا بد من أن يتحقق لكل إنسان نفاذ إلى خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية. وتركيا، باعتبارها عضواً في الأمم المتحدة ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، تدرك مسؤولياتها في هذا الصدد وتبذل جهداً كبيراً لإتاحة خدمات اتصالات من نوعية جيدة لمواطنيها.

وتشهد عملية التحديث الكبيرة لهيكل الاتصالات في تركيا، التي بدأت في الثمانينات، على بداية عصر المعلومات في تركيا. وما لوحات التبديل الرقمية الحديثة والتوسع في شبكة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة الرقمية إلا ضمانات تقدمها تركيا لتثبت قدرتها والمهارات التي تتمتع بها في مجال الاتصالات.

وتعتبر تركيا، بالمقارنة بباقي الدول النامية، بل والأسواق المتقدمة في العالم، من كبار المستثمرين في مرافق الاتصالات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فهناك الآن 19 مليون مشترك في الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة ونحو 18 مليون مشترك في النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، ويبلغ متوسط عدد خطوط الهاتف لكل أسرة 2,6.

ولدى تركيا بنية أساسية حديثة ذات طاقة كبيرة، وأنظمة ساتلية، وكبل تلفزيوني وأنظمة للهاتف النقال الخلوي، وأنظمة فقرية للإنترنت، ولذلك فهي في مركز محترم من ناحية الاتصالات.

والآن حان وقت العمل لمساعدة البلدان النامية في سد الفجوة الرقمية. وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم.

الأصل: بالإنكليزية

الملحق جيم

كلمة رئيس تركيا

السيد الأمين العام

السادة الوزراء

حضرات الضيوف الأفاضل

يسعدني أن أكون معكم في هذا المؤتمر الهام. أهلاً بكم في إسطنبول التي كانت مهد حضارات كثيرة عبر التاريخ.

إن التكنولوجيا التي تتقدم الآن بسرعة مذهلة تؤثر في كل جوانب حياتنا بطريقة إيجابية، ولكنها تجلب معها مشاكل وعوائق تلازمها. ففي عملية التحول الجارية حالياً نشهد العالم يتقلص والحواجز الثقافية تنهار. وهذه العملية، إذ تكوّن مجتمع المعلومات الذي يخلق تغيرات ذات شأن في حياتنا، تجبر الدول أيضاً على القيام بتغييرات أساسية في أنظمتها الوطنية.

وعلى الرغم من أن مجتمع المعلومات يقدم فرصاً جديدة تجعل حياتنا أسهل، يجب علينا ألا ننسى أن كل تكنولوجيا جديدة لها بعض الجوانب السلبية. ويجب علينا أن نبذل جهداً خاصاً لكي نخفف من هذه الجوانب السلبية ونستفيد من التكنولوجيات على أفضل وأحسن وجه.

وأحد التحديات الرئيسة التي تخلقها تكنولوجيات الاتصالات الحديثة هو أن بعض البلدان والدوائر تملكها دون سواها، بينما لا تستفيد البلدان الأخرى من مجتمع المعلومات ولا من الفرص التي تجلبها. ويرمي هذا المؤتمر في أحد أهدافه إلى تطوير مهم وتوجيه مشتركين لمجتمع المعلومات، مع التوجه إلى وضع خطة عمل استراتيجية بغية ردم الفجوة الرقمية بين البلدان التي تتوفر لها موارد اتصالات يسهل الوصول إليها والبلدان التي لا تتوفر لها مثل هذه الموارد.

وتنبثق هذه الفجوة من الفروقات التي تتعاظم على الدوام بين الغني والفقير، وبين المتعلم والجاهل، وبين الشاب والشيخ، وبين القرية والمدينة، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ونحن نعتقد أن على البلدان المتقدمة، لكي تخفف من الآثار السلبية لهذه الفوارق، أن تعتمد سياسات تعزز وصول البلدان النامية إلى خدمات الاتصالات.

لقد أصبحت خدمات الاتصالات حاجة ضرورية، وبعبارة أخرى لقد أصبح النقص في خدمات الاتصالات أمراً جدياً كالنقص في غيره من الضروريات. وإذا لم تحل هذه المشكلة فإنها ستقود إلى مشاكل أكبر منها. ولهذا السبب يجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تعمل سوية لكي تزيل الهوة التكنولوجية والفجوة الرقمية بينها.

وتركيا التي تستضيف هذا المؤتمر وتعمل جسراً بين آسيا وأوروبا جاهزة لكي تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكي تضمن وصول منافع تكنولوجيا المعلومات إلى الجميع وخاصة في البلدان النامية. وتنظر بلدي إلى هذا المؤتمر على أنه فرصة سانحة للبدء بالتعاون على حل المشاكل القائمة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد.

وتعلق تركيا أهمية خاصة على المساعي نحو ردم الهوة التكنولوجية، ففي بلدنا توجد خطط لتعزيز دور الحكومة في تهيئة بيئة ملائمة لاستمرار التقدم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولفتح التنافس في هذا الميدان. فإلى جانب دعم البحث والتطوير، تتخذ حالياً خطوات هامة نحو بنية حكومية أصغر من أجل دعم الخدمات العامة في هذا الحقل. ولكي نضمن أن خدمات الاتصالات تتوفر بطريقة منتجة ووافية أكثر، وضعت تنظيمات ولوائح ترمي إلى تحرير أسواق هذا القطاع، كما اتخذت التحضيرات اللازمة لمنح التراخيص للجيل الجديد من خدمات الاتصالات المتنقلة. وقد أعلنت حكومتنا أنها ستتخذ كل التدابير لكي تضع خطة وطنية ترمي

إلى حماية حقوق المستهلكين وتمكينهم من استعمال البنية التحتية للاتصالات وخدماتها بأسعار مناسبة، وإلى تطوير خدمات الإنترنت وفقاً لحاجات المستهلكين والقطاع الخاص.

والتغيرات الهيكلية التي تشاهد في هذه السنوات الأخيرة في السوق العالمية للاتصالات جعلت تركيا تلجأ إلى إجراء عدة تغييرات قانونية. وحسب التغيرات القانونية التي أجريت في قطاع الاتصالات تم الفصل بين تخطيط السياسات ووضع التنظيمات ووظائف التشغيل. وأنشئت سلطة الاتصالات، التي أعطيت استقلالاً إدارياً ومالياً، كهيئة تنظيمية مستقلة.

وأود أن أنوه في هذا المجال بالتطور الذي حدث في قطاع الاتصالات التركية فقد ازداد عدد الخطوط الهاتفية ثماني مرات ما بين عامي 1985 و2001، إذ انتقل العدد من 2,2 مليون إلى 18,9 مليون. يبين هذا الرقم أن عدد الخطوط الهاتفية لكل 100 أسرة قد ازداد من 4,5 إلى 28,3. ولكي نصل إلى المناطق الريفية، أقيمت 10 000 بدالة محلية. وتجاوز عدد مستعملي الهاتف المتنقل 19 مليوناً في نهاية عام 2001، بينما كان هذا العدد 81 000 فقط في نهاية عام 1994. وعدد المشتركين في شبكة الإنترنت الذي كان يساوي 0,3 من المليون في عام 1999، تجاوز 3 ملايين في نهاية عام 2001. وتستطيع سعة البنية التحتية للتلفزيون الكبلي أن تخدم 2,3 من ملايين المشتركين. وبلغ عدد المشتركين في التلفزيون الكبلي مليوناً في نهاية عام 2001. وجرت رقمنة (التحول من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي) 88,5 في المائة من الشبكات الثابتة و99% من الشبكات المتنقلة.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أعبر عن ثقتي بأن هذا المؤتمر الهام سوف يبلغ أهدافه المتوقعة، بسلوك المشاركين فيه ومساهماتهم. وأود أن أشكر أولئك الذين ساهموا في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وإني لأدعوكم إلى العمل سوية لتوحيد جميع شعوب العالم في عصر المعلومات، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم.

_____